السياسات ، وفي طليعتها النفط ، اهتمامها الاول ، بالاضافة الى التخطيط الشامل لجميع مرافق البلاد بما فيها الابنية وخطوط المواصلات الخ ... وفق هذه الاعتبارات . بيد أن هذا لا يعني استحالة خنق اسرائيل نفطيا ، فان ذلك ممكن اذا ما حرمت اولا من حقول النفط المصرية في سيناء المحتلة ثم حرمت من التزود بالنفط من الخليج العربي سواء باقفال مداخل خليج العقبة في وجه الناقلات التي تقصدها او باقفال مضيق باب المندب امام هذه الناقلات ، واذا أضيف الى ذلك اتباع البلدان العربية المنتجة للنفط سياسة صارمة في مقاطعة كل دولة او شركة او جهة تعمل على او تساعد في تزويد اسرائيل بالنفط بصورة مباشرة او غير مباشرة وهذا يقتضي أول ما يقتضي بطبيعة الحال، أن تتم لهذه الاقطار العربية المنتجة للنفط السيطرة الفعلية على النفط المنتج فيها بدل ان يكون بتصرف شركات النفط الاحتكارية ، كما هو عليه الحال الان مما يجعل من المستحيل تتبع خطوط سيره وبالتالي تسربه الى اسرائيل بصورة مباشرة او غير مباشرة .

النفط هاجس اسرائيل الدائم

لعل الطرفة التي روتها غولده مئير للمستشار الالماني الغربي فيلي برانت اثناء زيارته لاسرائيل العام الماضي بقولها « اننا (الاسرائيليون) ان غفرنا لموسى كل شيء فلن نغفر له انه شاء ان يقودنا في هذه المنطقة الغزيرة بالنفط ليستقر بنا في البقعة الوحيدة من هذه المنطقة التي لا نفط فيها » ، لعلها قد عبرت بذلك بصورة مازحة عن الهاجس الذي يعتمل في نفوس المسؤولين الاسرائيليين بصورة دائمة وهو افتقار ارض فلسطين الى كميات هامة من النفط . فقد اولت السلطات الاسرائيلية ، منذ مطلع الخمسينات ، أمور التنقيب عن النفط في ارض فلسطين المحتلة أقصى اهتمامها ، وفتحت الابواب واسعة أمام شركات النفط الاجنبية والمحلية للقيام بعمليات التنقيب ، كما ان الحكومة الاسرائيلية ذاتها انفقت على مثل هذه العمليات ، منذ اقرار قانون البترول الاسرائيلي عام ١٩٥٢ ، مبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني ، بيد أنها لم تجن من ثمار هذه المجهودات من النفط والغاز الطبيعي الا كميات محدودة لم تتجاوز قيمتها الاجمالية ١٨ مليون جنيه استرليني »(٣٤).

وقد أفاض الصحفي الاسرائيلي « يوفيل اليتسور » في شرح هذا الامر في صحيفة « معاريف »(٣٥) فقال : « ان الشركات الاجنبية توقفت عن التنقيب في اسرائيل بعد أن أنفقت شركة « بلكو » الامريكية ١١ مليون دولار ، كما ان شركة « ليبيدوت » ، وهي الشركة الوحيدة التي تعمل في اسرائيل برؤوس أموال اميركية حفرت سبع آبار دون ان تصل الى أي دليل يبشر بوجود النفط . وقد تم خلال السنوات الثماني عشرة الماضية حفر ١٣٤ بئرا جافة استثمر فيها ١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية، فكانت النتيجة هي الوصول الى الاستنتاج المؤلم بأن اسرائيل هي دولة غير نفطية » .

بيد ان حرب حزيران عام ١٩٦٧ كانت بمثابة نقطة تحول هامة على الصعيد النفطي في اسرائيل ، اذ حولت اسرائيل الى دولة نفطية تنتج من حقول سيناء المحتلة ما يكفي معظم احتياجاتها من النفط ، كما ان جملة نتائج هذه الحرب ، ومن بينها اقفال قناة السويس ، قد خلقت الظروف الملائمة لانشاء خط انابيب ايلات — عسقلان الضخم مما جعل اسرائيل ممرا عالميا هاما في تجارة النفط الدولية مما زاد من أهمية الدواعي السياسية والاقتصادية للدعم الغربي الاستعماري والاحتكاري للوجود الاسرائيلي .

وازاء هذا الواقع السياسي والاقتصادي والنفطي الجديد مضت اسرائيل قدما ، بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، في خططها النفطية فبنت مصفاة نفط ثانية في اسدود بدأ